

PROVISIONAL

A/47/PV.91
20 April 1993

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقدة بالمقترن، في نيويورك،

يوم الجمعة، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)

السيد غاديف

الرئيس :

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل التنفط والمنتجات المنظية إلى جنوب إفريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

(د) تقارير الأمين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(و) مشاريع القرارات

(ز) تقرير اللجنة الخامسة

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدرسي للجنوب الإفريقي (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

.../...

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصححات في ينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

١ (أ-ي)

- الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات اقامة سلم وطيد ودام وأوجه التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية [٣٦] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع القرار
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة

- تقديم مساعدة دولية طارئة لتعهير أفغانستان المنكوبة بالحرب [١٤١] (تابع)

- (أ) مشروع قرار
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة

- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [١٠] (تابع)

- (أ) تقريراً للأمين العام
- (ب) مشروع قرار

- الحالة في البوسنة والهرسك

- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع القرار [١٤٣] (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ٤٠ / ١٠ .بندًا جدول الأعمال ٣٣ (تابع) و ٣٤ (تابع)سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا(أ) 报 告 书 (A/47/22) لجنة خاصة لمناهضة الفصل العنصري(ب) 报 告 书 ال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا

(Add.1 و A/47/43)

(ج) 报 告 书 لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/47/45)(د) 报 告 书 الأمين العام (A/47/525, A/47/559, A/47/574)(هـ) 报 告 书 لجنة سياسية خاصة (A/47/616)(و) 报 告 书 مشاريع القرارات (A/47/L.44, A/47/L.32, A/47/L.31, A/47/L.29, A/47/L.27)

و ١, Corr.1 و A/47/L.45 و ٣, Corr.3 و ٤٦

(ز) 报 告 书 لجنة الخامسة (A/47/798)برنامـج الأمم المتـحدـة التعليمـي والتـدرـيـبي لـجنـوبـإـفـريـقيـيـ(أ) 报 告 书 الأمين العام (A/47/513)(ب) 报 告 书 مشروع القرار (A/47/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : لعل الأعضاء يتذكرون أن مشروع القرار المقدم في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال قد عُرض في الجلسة العامة الثانية والستين، يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن المناقشة بشأن البند ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال قد اختتمت في الجلسة العامة السادسة والستين، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن مشاريع القرارات السبعة المقدمة في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال قد عُرضت في الجلسة العامة الثامنة والثمانين، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

تنتقل الآن للنظر في مشاريع القرارات الثمانية المعروضة على الجمعية العامة.

أعطي الكلمة أولاً للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت، بشأن أي من مشاريع القرارات أو بشأنها مجتمعة.

هل لي أن أذكر بأنه، وقت المقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، ينتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها. وستتاح للممثلين فرصة أخرى لتعليق التصويت بعد إجراء جميع التصويتات.

السيد تني (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت جنوب افريقيا جزءاً من المسرح العالمي المتغير بسرعة في السنوات القليلة الماضية. ومع أن التحول المنشود في جنوب افريقيا لم يكتمل بعد، فالإصلاحات الإيجابية التي جرت حتى الآن اعترف بها المجتمع الدولي في صياغة بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا.

إلا أنه مما يدعو إلى الاستغراب أن بعض الأمور لا تتغير، على ما يبدو، وأقصد بذلك استفراد اسرائيل بشكل خاص في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي مشروع قرار منفصل. وهذا مناف لروح العصر ولا لزوم له وغير صحيح وغير مقبول. وأعتقد أنه من المنيد للغاية ملاحظة أن الحكومة التي تحرض أساساً على هذه الممارسة ليست افريقية ولا تهتم البتة بالقضاء على الفصل العنصري ولا برفاه ضحاياه. ومن السخيف أن يقبل أولئك الملتزمون حقاً بالقضاء على الفصل العنصري سوءاً الاستخدام الساخر لمصيبيهم والتغاضي عن هذه الممارسة بالموافقة عليها.

لقد آن الأوان لوضع حد للتمييز الذي يمارس ضد اسرائيل باستفرادها بالاتهام، في هذه الحالة، كما في حالات أخرى. إن استمرار ذلك التمييز يلقي ظللاً قاتمة، لا على اسرائيل بل على أولئك الذين يمارسونه، ولا شك أنه يقوض الجهد الدولي وتوافق الآراء ضد الفصل العنصري

لذا، سيصوت وفدي ضد مشروع القرار A/47/L.45 و Corr.3 المتصل بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل، ويحث كل الوفود التي ترفض الفصل العنصري والتمييز على أن تحدو حذوه. وبالمثل، ليس بوسع وفدي أن يؤيد مشروع القرار A/47/L.29 المتصل ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي يشير إلى تقرير اللجنة الخاصة وتوصياتها التمييزية.

إلا أن وفدي لا يود أن يقوض توافق الآراء الممكن بشأن هذه المسألة، نظراً للأهمية التي تعلقها على الجوانب الأخرى من برنامج عمل اللجنة الخاصة. لذا، سينضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/47/L.29 إن أمكن التوصل إليه، مع إبداء تحفظاته الشديدة إزاء ما ورد من إهانة في التقرير.

السيد غريفين (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلّ بهذا البيان لتعديل التصويت باسم كندا ونيوزيلندا واستراليا. سأمتتنع وفودنا الثلاثة عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالتعاون العسكري وغيرها من التعاون مع جنوب افريقيا (A/47/L.44 و Corr.1). ولكننا بتصويتنا هذا لا نصدر حكماً على مضمون مشروع القرار الذي يماثل مضمون مشروع قرار آخر أيدناه في العام الماضي بشأن نفس الموضوع،

(السيد غريفين، استراليا)

وهو القرار ٤١/٧٩ جيم الذي يتسمق مع النوح الملتمس إزاء الجراءات العسكرية والمالية وغيرها من الجراءات التي اتفق عليها رؤساء حكومات الكدولت في اجتماعهم في هاري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

أن تصوينا بالآخر يعبر عن التلقى الذى شعر به إزاء الطريقة التي ظهر بها مشروع القرار هذا ومشروع قرار آخر تحت هذا البند أمام الجمعية العامة، وخاصة في هذه المرحلة المتأخرة. إن المسائل التي يناقشها مشروع القرار هذا ورد ذكرها بالفعل بصيغة تحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء، وذلك في مشروع القرار الشامل (A/47/L.32) الذي حظي بتوافق الآراء والمقدم من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والذي كان موضع مشاورات واسعة النطاق.

ونظراً لأن بلداننا الثلاثة تشعر ببالغ التلقى إزاء الحالة في جنوب إفريقيا فقد شاركنا بنشاط وبحسن نية في تلك المشاورات. وكان أحد أهدافنا تأييد عملية ترشيد القرارات المتخذة تحت هذا البند، بفتح إرسال إشارة واضحة ومركزة وإجماعية من هذه الجمعية العامة في مرحلة حرجة من العملية السياسية الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري.

وفي رأينا أن ظهور مشاريع قرارات منافسة ليست قادرة على اجتذاب توافق الآراء وبالتالي تعوق عمل اللجنة الخاصة، في وقت متاخر ودون مشاورات واسعة النطاق، أمر لا طائل منه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : ثبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات السبعة المعروضة عليها. وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشاريع القرارات هذه في الميزانية البرداجية في الوثيقة A/47/798.

أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن مقدمي مشاريع القرارات المعروضة في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال طلبوا أن تتناول الجمعية العامة مشاريع القرارات بالترتيب التالي : A/47/L.32، A/47/L.29، A/47/L.27، A/47/L.44، A/47/L.45، Corr. 1، A/47/L.46، Corr. 3.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تناول مشاريع القرارات بهذا الترتيب؟
تقرير ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : بعد إجراء التصويت على مشاريع القرارات السبعة المقدمة تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال، سنمضي إلى البث في مشروع القرار المقدم تحت البند ٣٤ من جدول الأعمال.

(الرئيس)

أود أن أعلن أن جمهورية ايران الاسلامية قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/47/L.27 وأن جمهورية ايران الاسلامية وموزامبيق قد انضمتا الى مقدمي مشروع القرار A/47/L.44 وأن جمهورية ایران الاسلامیة والسودان قد انضمتا الى مقدمي مشروع القرار A/47/L.45 وأن الجماهيرية العربية الليبية وموزامبيق قد انضمتا الى مقدمي مشروع القرار A/47/L.46 وأن اندونيسيا وأفغولا وبيلاروس وتايلاند وماليزيا والمغرب وموزامبيق قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/47/L.15. وستثبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/47/L.32، "الجهود الدولية الرامية الى التضاهاء التام على الفصل العنصري والى مناصرة اقامة جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية ديمقراطية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/47/L.32؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.32. (القرار ١١٦/٤٧ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/47/L.29، "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.29. (القرار ١١٦/٤٧ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/47/L.27، "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.27. (القرار ١١٦/٤٧ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ثبتت الجمعية فيما يلي في مشروع القرار A/47/L.31، "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا".

طلب اجراء تصويت مسجل.
اجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البحار، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بن، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دومينيكا، إكواتور، السلفادور، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، الناصرة، ديجيريا، الترويج، عمان، باكستان، بده، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، سانت كيتس وفينيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترانسنيستريا، أوروجواي، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون :

الإمارات، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بولندا، بولندا، بولندا، كندا، كرواتيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هندوراس، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليسوتو، لختششتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، مالطا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، هولندا، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، إسبانيا، سوازيلند، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الممتنعون:

اعتمد مشروع القرار ٣١/L.47/A، بأغلبية ١١١ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤٤ عضوا

عن التصويت (القرار ١١٦/L.47 دال).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة فيما يلي في مشروع القرار ٤٤ Corr.1 A/47/L.44 "التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب إفريقيا".
طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون : أفغانستان، الجزائر، أذفولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بورتسواي، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمala، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تندنانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فيبيت حام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:الممتنعون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألبانيا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنستاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، مالطا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، تركيا، اوكرانيا، أوروجواي.

اعتمد مشروع القرار A/47/L.44 و Corr.1 بأغلبية ١٠٦ صوات مقابل صوتين، مع امتناع

٧٤ عضوا عن التصويت (القرار ١١٦/٤٧ هـ).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية فيما يلي في مشروع القرار

A/47/L.45 و Corr.3 "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل".

طلب اجراء تصويت مسجل.

اجري تصويت مسجل.

المؤيدون : أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنغولا وبربودا، جزر الBahamas، البحرين، بنغلاديش،

بربادوس، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بولتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،

بوركينا فاصو، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر،

كостاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، أكوادور،

مصر، السلفادور، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمala، غينيا، غينيا -

بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)،

العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجمهورية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، رواندا، سان تومي وببريسبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترانسناشية المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون : استراليا، الدنمارك، بلجيكا، بلفاريا، كندا، كرواتيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، لاتفيا، لختششتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هولندا، دنمركة، الترويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروجواي.

الممتنعون : ألبانيا، الأرجنتين، بيلاروس، بدن، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، دومينيكا، فيجي، اليابان، كازاخستان، ميانمار، بينما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، جمهورية كوريا، سانت كيتس وديفينس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، تركيا، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/47/L.45، و Corr.3 بأغلبية ٩٣ صوتا، مقابل ٢٩ صوتا، مع امتناع

٤٣ عضوا عن التصويت (القرار A/47/١١٦ واؤ).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دنتقل الآن الى مشروع القرار A/47/L.46

"تقديم الدعم ٩ عمال لجنة مناهضة الفصل المنصري في الألعاب الرياضية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون : أفغانستان، الجزائر، أذغولا، انتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، جزر الBahamas، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزambique، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رواندا، سان كيتيس ونيفيس، سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، توغو، تринيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروجواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون : لا شيء

الممتنعون:

ألبانيا، أرجنتين، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا،
 تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا،
 أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لختنستاين، لكسمبرغ، مالطا،
 هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا،
 سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/47/I.46 ، بأغلبية ١٢١ صوتا، مقابل لاشيء، مع امتناع ٢٩ عضوا

عن التصويت. (القرار ١١٦/٤٧ زاي).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخيرا، دنتقل الى مشروع القرار A/47/L.15 بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدربي للجنوب الإفريقي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.15 (القرار ١١٧/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثليين الراغبين في الادلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو شرحاً للمواقف.
وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقاً لمترجع الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد تعليلات التصويت بعشر دقائق وتتدلي بها الوفود من مقاعدهما.

السيد هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أبدأ بياني باعادة تأكيد تقديرنا للقيادة التي أظهرها السفير غمباري واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واعجابنا بها وذلك في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار هذا العام الشامل المتعلق بمناهضة الفصل العنصري ونحن نعتقد أن قرار هذا العام الشامل قرار ممتاز. لقد قاد السفير غمباري المجتمع الدولي، كما فعل في سنوات سابقة، إلى التوصل إلى صياغة تعكس وبشكل واقعي المشاكل والأعمال، على حد سواء، في جنوب إفريقيا.

لقد شاركنا هذا العام في توافق الآراء بشأن القرار الخاص ببرنامج العمل. إن القرار يثنى على جهود اللجنة الخاصة ونحن، في هذا الصدد متفقون تماماً. إن قرارنا لم يكن قراراً سهلاً، وقد اتخذناه اعترافاً بقيادة السفير غمباري وتعاونه في التوصل إلى قرار شامل يمكن أن تجده جميع الأطراف مقبولاً، واعترافاً أيضاً بالتزامه المعلن بحل اللجنة الخاصة.

وحكومة بلادي ترحب بالتصريح القاطع الذي أدى به السفير غمباري أمام هذه الهيئة يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر عندما عرض مشروع القرار، بأن

"اللجنة الخاصة لن تبقى قائمة بعد الانسحاب بولايتها" (A/47/PV.88، ص ٨٥)

ونلاحظ أيضاً تحديد السفير غمباري الواضح للوقت الذي تعتبر فيه تلك الولاية منتهية.
لما كانت جنوب إفريقيا تتحرك حتماً نحو ديمقراطية غير عنصرية، فيجب على جميع الأطراف أن تعيد

(السيد هيكس، الولايات المتحدة الأمريكية)

تقييم دورها في الكفاح ضد الفصل العنصري. ونحن نعتقد اعتقاداً قوياً بأنه بمجرد أن تصبح جنوب إفريقيا ديمقراطية غير عنصرية، سيكون هدف اللجنة الخاصة قد أحرز. وبعد تلك المرحلة، ينبغي أن تكون القرارات المتعلقة بالمسائل الداخلية خاصة لحكومة متبللة وليس لآخرين. وفضلاً عن ذلك، فإن العمل الخاص بتسهيل الانتقال السلمي المستقر في جنوب إفريقيا وتصحيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفصل العنصري، يمكن أن تتواله في تلك المرحلة وكالات وبرامج الأمم المتحدة القائمة.

لقد أحرز عمل اللجنة الخاصة تقدماً كبيراً خلال السنوات الماضية كما أحرز تقدم سياسي أكبر نحو جنوب إفريقيا ديمقراطية موحدة غير عنصرية. ونحن نعتقد أن هذا القرار كان ينبغي أن يتضمن عبارة تدعو إلى استعراض ولاية اللجنة الخاصة تمهدًا لحلها، في ضوء التطورات المتبللة في جنوب إفريقيا. وتأمل حكومة بلادي أن تدرج صياغة تغيد بذلك في أي قرار مقبل يتعلق ببرنامج العمل.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأدين بعبارات قاطعة، أعمال الإرهاب التي ارتكبت مؤخرًا ضد مدنيين أبرياء في مدينة كيبك ولیام وفي كويزتاون. كما يعلم الأعضاء، فإن جيش التحرير الشعبي لازانيا، الجناح العسكري لمؤتمر الوحدويين الإفريقيين ادعى "شرف" قيامه بهذه الهجمات. ومع هذا فإن مؤتمر الوحدويين الإفريقيين لم يتخذ أي إجراء لمعاقبة جيش التحرير الشعبي لازانيا بل أنه حتى لم ينتقد تلك الأعمال. وإذا كان مؤتمر الوحدويين الإفريقيين يرغب في الاضطلاع بدور بناء في الانتقال إلى جنوب إفريقيا ديمقراطية غير عنصرية، يجب أن يعلن فوراً وبشكل قاطع معارضته لأعمال الإرهاب هذه. وكما قلنا في الماضي، فإننا ندين جميع أعمال العنف وأذى هؤلاء الأرواح البريئة.

إن حكومة بلادي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن تأييد الأمم المتحدة لمؤتمر الوحدويين الإفريقيين - مادام ينأى بنفسه عن الأعمال البغيضة التي ارتكبها جيش التحرير الشعبي لازانيا - لا يتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحيط اللجنة الخاصة على وقف دعمها المالي للبعثة المراقبة عن مؤتمر الوحدويين الإفريقيين في نيويورك إلى أن يعلن مؤتمر الوحدويين الإفريقيين توصله من الاستراتيجية الإرهابية لجيش التحرير الشعبي لازانيا ويساعد السلطات المعنية في التقبض على مرتكبي تلك الأعمال.

كما ذكرت من قبل، فإن قرارها بالادعىم إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل لم يكن قراراً سهلاً. وأود أن أؤكد أن التصويت بـ "نعم" هذا العام لا يلزمها بأي حال من الأحوال بالتصويت بـ "نعم" العام المقبل. ويسرتنا أدنا تمكننا من التحول من الامتناع عن التصويت إلى التصويت بـ "نعم" اليوم. وتأمل أن تتمكن اللجنة الخاصة من احراز تقدم مقابل في تناول المسائل المطروحة أمامها بشكل موضوعي.

وأود أيضاً أن أوضح أن تصويتنا لصالح قرار برنامج العمل لا يعني بأي حال من الأحوال أننا نقبل الأسلوب اللاذع المتبوع في تقرير اللجنة الخاصة باستفراط علاقات إسرائيل مع جنوب إفريقيا بصفة خاصة. ونكرر الإعراب عن اعتقادنا الراسخ بأن التشهير لا مكان له في قرارات الجمعية العامة. ولا بد لحكومة بلادي أن تعترض مرة أخرى، كما فعلت في السنوات الماضية، على نسخة ومضامون قرار هذا العام بشأن العلاقات بين جنوب إفريقيا وإسرائيل.

واسمحوا لي في الختام أن أكرر مرة أخرى أن حكومة بلادي مسؤولة بالتقدم العام الذي حققته الجمعية العامة نحو اعتماد قرارات أقل إثارة للخلاف وأكثر فائدة فيما يتعلق بالمسائل في جنوب إفريقيا. ونحن نأمل أن يستمر هذا الاتجاه في الدورة القادمة.

السيد ريتشارد سون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

لقد وردت آراؤنا كاملة بشأن البند ٧٢ من جدول الأعمال، في بياننا في المناقشة التي جرت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرنا أن نوضح أن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء استطاعت منذ ذلك الحين أن تشارك بالكامل في المفاوضات التي أدت إلى القرار العام المتخذ بتوافق الآراء بشأن الفصل العنصري، فهذا القرار يمثل تقدماً منينا على قرار العام الماضي، ويوجه رسالة إيجابية موحدة من هذه الجمعية إلى الأطراف في جنوب إفريقيا.

ونود أن نعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة الخاصة، السفير غمباري، ممثل نيجيريا، على الطريقة الماهرة والإيجابية التي أدار بها المفاوضات حول هذا القرار، وعلى الجهد غير المحدود الذي قام به طيلة السنة لتشجيع تواجد الآراء. وبفضل دعم مدير مركز مناهضة الفصل العنصري، تم التعبير عن جهود السفير غمباري لجعل عمل اللجنة أكثر أهمية ودعمها للتغير السلمي الإيجابي داخل جنوب إفريقيا، في التوصيات الواردة في تقرير هذا العام المحسن بدرجة كبيرة عن عمل اللجنة الخاصة، والتي كانت موضع ترحيب منا جميعاً.

وكتعبير عن الإشادة بذلك العمل، فإن قرار الأدسامم إلى تواجد الآراء بشأن قرار برنامج عمل اللجنة الخاصة هذا العام، جاء إجماعياً داخل المجموعة الأوروبية. ولدينا آراء مشتركة بشأن عدة جوانب هامة لذلك

العمل. وعلى وجه الخصوص، التقدير المعرب عنه في الفترة ١ من منطوق القرار لأجزاء التقرير التي تعالج عمل اللجنة الخاصة، بموجب ولايتها، في مجال استئصال الفصل العنصري بأسلوب سلمي.

ومع ذلك ، يوسعنا أن أجزاء التقرير لا ترمي كلها إلى تحقيق هذا الفرض - وعلى سبيل المثال الاشارات المستمرة إلى العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل، وتعاونهما العسكري. وهذه الاشارات، بالإضافة إلى القرارات المتصلة بهذه المواضيع، أمرور نأسف لها جميعا.

ولأول مرة امتنعت جميع الدول الأعضاء في المجموعة عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا. وهناك عدة من الدول الأعضاء لا تعتبر الجمعية العامة الجهاز المناسب لنفرض مثل هذا الحظر ورصدته. وعلاوة على ذلك، اتخذت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء قرارا، بتاريخ ٦ نيسان / ابريل ١٩٩٢، برفع حظرها النفطي، اعترافا بالتقدم التدريجي الذي أحرزته حكومة جنوب افريقيا نحو استئصال الفصل العنصري.

وعودة إلى عمل اللجنة الخاصة، كما نفضل أن نرى إشارة قوية في القرار ذاته إلى ضرورة أن تكمل اللجنة أعمالها وأن تحل مع نهاية الفصل العنصري . ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ ما جاء في بيان السفير غمبري الواضح من أن اللجنة الخاصة لن تديم نفسها بعد تنفيذ ولايتها التي قال إنها ستنتهي عندما يتم وضع دستور جديد غير عنصري ويمقراطي في جنوب افريقيا، وتحري انتخابات حرة وعادلة على ذلك الأساس.

وعلى غراره، نأمل ونتوقع أن يشهد العام القادم مزيدا من التقدم في الوضع هناك، وفي الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم ذلك التقدم.

السيد أوزاخيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

يلاحظ أن المجتمع الدولي تعkin، نتيجة لمشاورات مكثفة، من التوصل إلى قرار يعبر عن دفع توافق يؤيد إيجاد حل سريع لمشكلة الفصل العنصري بالوسائل السلمية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - الممثل الدائم لنيجيريا، السفير ابراهيم غمبري - على جهوده التي بذلها خلال المشاورات من أجل التوصل إلى توافق في الرأي على القرار.

إن الوفد الروسي لم يتمكن من تأييد القرار المتعلق بالتعاون العسكري مع جنوب افريقيا لأنه، على الرغم من الأحكام الهمامة الواردة فيه المتعلقة بالحاجة إلى تقيد جميع الدول بحظر الأسلحة الإلزامي الذي فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا، يتضمن صياغة لا تتمشى مع روح العصر ولا مع روح قرارات تفاقم الآراء المتuada في الجمعية العامة بشأن مسألة النصل العنصري.

وفي رأينا أن قرار الحظر التفضي يخالف، بالمثل، الحقائق الراهنة. فهو، للاسف، لا يراعي عملية التغيرات الايجابية الجارية في جنوب افريقيا، ويتضمن، على الرغم من تفاقم الآراء الدولي حول هذه المسألة، دعوة إلى تشدید التدابير التي سيترتب على تنفيذها أثر سلبي على الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الصعب أصلاً الذي يعيشه شعب ذلك البلد. ولهذا السبب امتنع الوفد الروسي عن التصويت على ذلك القرار.

كما أن القرار المتعلق بالعلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل لا يسم في تهيئة حالة مؤاتية لجسم المشاكل الدولية الخطيرة، لأنه صيغ بعبارات تدم عن المواجهة. ولهذا السبب صوت الوفد الروسي ضده.

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على القرار المتعلق بتقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة النصل العنصري في الألعاب الرياضية. وكما يدرك الأعضاء، فإن الاتحاد الروسي، بوصفه طرفا في الاتفاقيات الدولية لمناهضة النصل العنصري في الألعاب الرياضية، وعضوًا في اللجنة، لا يمكن أن يوافق على بعض التوصيات الواردة في تقرير اللجنة - ولا سيما ما يتعلق منها بعقد دورات سنوية - لأنه يعتقد أن من المستحب، في الظروف الراهنة، استعراض أنشطة اللجنة.

ويؤيد الاتحاد الروسي استئصال النصل العنصري الفوري والنهائي، واحترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً وكاملـاً، والانتقال السلمي نحو الديمقراطية في جنوب افريقيا. وإننا على اقتناع راسخ بأن الاستئصال الفوري لتشغيل جهاز التناوض سيعزز تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإن روسيا، من جانبها، على استعداد للتعاون مع القوى البناءة في جنوب افريقيا، ومع جميع البلدان والمنظمات.

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : إن وفد بلادي، إذ يؤيد بالكامل كل ما جاء في بيان تعليق التصويت الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، يود أن يدلّي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن القرار المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة النصل العنصري، الذي يرد مشروعه في الوثيقة A/47/L.29.

لقد انضمت إيطاليا إلى تفاق الأراء على هذا القرار ادراكا منها لتركيز النص على الحاجة إلى انتقال جنوب إفريقيا سلميا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري. وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء مداولاتنا، تشجعنا كثيراً بإشارة السفير غمباري، لدى عرضه مشروع القرار المتعلق بالفصل العنصري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلا أن ولاية الجنة ستعتبر منتهية عند وضع دستور جديد ديمقراطي وغير عنصري في جنوب إفريقيا، وإجراء انتخابات حرة وعادلة على ذلك الأساس.

ومع ذلك، يرغب وفدي في التأكيد على أن هناك حاجة إلى توخي الدقة البالغة في السنة المقبلة، في صياغة نص بشأن نفس الموضوع، من أجل ضمان أن تتناسب ولاية اللجنة الخاصة مع الاحتياجات الموضوعية الناجمة عن التغييرات السياسية في جنوب إفريقيا. فالواقع أن إيطاليا ستكون لديها تحفظات خطيرة بشأن أي تمديد لولاية اللجنة الخاصة، لا تبرره التطورات في ذلك البلد.

وفي الختام، يحدو وفدي وطيد الأمل في ألا تدخل اللجنة الخاصة جهداً، في سعيها نحو تسهيل الانتقال السلمي والتفاوض إلى جنوب إفريقيا الموحدة، والديمقراطية وغير العنصرية، وفي توخي أقصى درجات الاستعجال في تحقيق الاعتراف الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد.

السيد كاميليري (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت مالطة وما زالت، جنباً إلى جنب مع بقية أعضاء الأمم المتحدة، تعارض سياسة الفصل العنصري على نحو لا لبس فيه. ونحن نتشاطر بعمق الالتزام بكفالة القضاء الكامل على ذلك النظام البغيض والأثيم.

وبهذه الروح، يسعد وفدي أن يلاحظ أن الجمعية قد توصلت للسنة الثانية على التوالي إلى اتفاق بشأن القرار الأساسي الذي يتناول مسألة الفصل العنصري. ونحن نرى أن هذا رد مشجع على التطورات الجارية في جنوب إفريقيا، حيث لا تزال الأطراف المعنية الرئيسية، رغم وجود مصاعب عديدة خطيرة، مصممة على اتباع هدف القضاء الكامل على سياسات الفصل العنصري البغيضة، وإقامة نظام غير عنصري وديمقراطي.

وقد سر وفدي أيضاً أن يشارك في تواجد الآراء بشأن مشروع القرارين المتعلدين بصدق الأم المتحدة الاستثماري لجنوب إفريقيا، وأعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. غير أنها رأينا من الضروري الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات A/47/L.44، بشأن التعاون العسكري مع جنوب إفريقيا، وA/47/L.46، بشأن أعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وA/47/L.31، الذي يتناول الحظر النفطي، والتصويت ضد مشروع القرار A/47/L.45، الذي يتناول العلاقات بين جنوب إفريقيا وإسرائيل. ونحن نرى أن مشاريع القرارات هذه، نصاً وروحاً، لا تزال تحتفظ بعناصر تنتهي إلى الماضي، ولم تعد لها صلة بالحقائق الحالية في جنوب إفريقيا وفي أماكن أخرى.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوافق وقدى تماما ، بطبيعة الحال، على

البيان الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، أثناء مناقشة هذا البند وفي تعليل التصويت.

يجري نظرنا في البند الخاص بالفصل العنصري في وقت تقع فيه تطورات في جنوب إفريقيا تثير في آن واحد أملا كبيرا وإحساسا بالقلق. فبدء عملية المفاوضات الدستورية في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب إفريقيا الديمقراطية، يعتبر مرحلة رئيسية في عملية إلغاء الفصل العنصري وإقامة جنوب إفريقيا الموحدة وغير العنصرية والديمقراطية. ولكن هذه العملية تواجه مصاعب تكشف عن مدى ضخامة العمل الذي لا يزال يتبعين إنجازه.

وتدى الحكومة الفرنسية من الأهمية بمكان أن تستأنف المفاوضات الدستورية في أقرب وقت ممكن، رغم المصاعب التي تواجهها. وفي هذا السياق، ترحب بالاتصالات التي جرت بين الأطراف بغية تحقيق ذلك الهدف. وقد رحينا مع الارتياح، بصفة خاصة، بنتائج الاجتماع المعقود في ٢٦ أيلول / سبتمبر بين حكومة جنوب إفريقيا والمؤتمر الوطني الإفريقي، والجدول الزمني لمرحلة الانتقال التي اقترحها الرئيس دي كليرك، والتقدم المحرز بعد ذلك. وتدعوا فرنسا جميع الأطراف إلى التعاون بالكامل من أجل الاستئناف العاجل للمفاوضات، وإجراء انتخابات مفتوحة لجميع أبناء جنوب إفريقيا، بأسرع ما يمكن.

وتكتسي الجهد الخاصة بإنهاء العنف أيضا أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يحترم اتفاق السلم الوطني احتراما تماما من جانب جميع الموقعين عليه، إذا أريد استعادة الهدوء في جميع أنحاء البلد. ونأمل أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها، وأن تحاول تفادى أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوتر.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع الحوار، وأن يساعد أبناء جنوب إفريقيا على التغلب على المصاعب التي يواجهونها. وفي هذا المجال، تكرر الحكومة الفرنسية الإعراب عن تأييدها الكامل للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة تنفيذا للقراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢)، وبخاصة إرسال مراقبين لاتخاذ إجراء فعال لوقف العنف، بالتنسيق مع الجهاز المنشأ بموجب اتفاق السلم الوطني. وترحب أيضا بقيام منظمات أخرى، بما فيها المجموعة الأوروبية، بإرسال مراقبين، من بينهم عدد من أبناء بلدي.

لقد أسعد وفدي أن يلاحظ أن عدة مشاريع قرارات قدمت إلى الجمعية تأخذ بعين الاعتبار، التطورات في جنوب إفريقيا، على نحو أفضل، من أية نصوص اعتمدت في دورات سابقة، وتعبر على نحو أدق عن المناخ البناء السائد الآن في الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه المسألة وغيرها. وفي هذا المقام، نود أن نشيد بالسيد ابراهيم غمباري، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، على الدور البناء الذي قام به وعلى جهوده لكي يقدم للجمعية العامة نصوصا يمكن أن تسهم في تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، صوت الوفد الفرنسي في هذه السنة لصالح مشروع القرار A/47/L.29 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وباتخاذنا هذا الموقف، نعرب عن الأمل في أن يتبعه الاتجاه الإيجابي الذي أشرت إليه توا فيما يتعلق بعملنا بشأن جنوب إفريقيا، وأن يمتد إلى جميع مشاريع القرارات المعروضة للنظر فيها.

السيدة استروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

صوتت السويد مؤيدة لمشروع القرار الخاص بالحظر النفطي المفروض على جنوب إفريقيا. ونأسف، مع ذلك، لأن قرار الحظر النفطي، على عكس القرار الشامل، الذي اعتمدناه توا بتوافق الآراء، لم يعبر بما فيه الكفاية عن التطورات التي وقعت في جنوب إفريقيا.

السيد سوكمنصور (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أيدت تركيا دائماً الجهد الرامي إلى القضاء الكامل على الفصل العنصري، وقد أكدت مراراً أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه، ولا ينبغي إلا تفكيكه. ونعتقد أنه توجد الآن آفاق أفضل من ذي قبل لقيام جنوب إفريقيا الجديدة، الديمقراطية وغير العنصرية، لأن عملية إنشاء إطار تفاوضي من أجل إنهاء الفصل العنصري قد بلغت الآن مرحلة جديدة.

وكانت أعظم خطوة مشجعة في ذلك الاتجاه اجتماع ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ والاتفاقات التي تم التوصل إليها أنسنة ذلك الاجتماع التاريخي بشأن عدد من المسائل.

وفي رأينا، أن التحدي الذي يواجهنا الآن هو أن ن Timing توازننا بين الضغوط الحالية والخطوات الإيجابية. وتركيا على اقتدار، في هذا السياق، بأن مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية ينبغي أيضاً أن تعبر عن روح توافق الآراء الجديدة والمناخ الإيجابي السائد في الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، امتنع وفدي عن التصويت على مشاريع القرارات A/47/L.31، A/47/L.44 و A/47/L.46، ايماذا منه بأن أجزاءً من مشاريع القرارات هذه لا تستجيب للحقائق السياسية الحالية.

السيد باكستروم (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أنأشكر السفير غمباري على إسهامه البناء في المناوشات الخاصة بخصوص مشروع القرار A/47/L.32. ومع ذلك، تأسف فنلندا لأن عدد مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٢ قد تزايد هذه السنة، وأن بعض النصوص لا تزال عتيقة وبالية، ومن ثم فإنها تطمس الرسالة التي ينبغي أن ترسلها هذه الهيئة إلى جميع أبناء جنوب افريقيا، تأييدها لإقامة جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية في وقت مبكر.

وبينما انضمت فنلندا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/47/L.29، المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، نود أن نؤكد أدناه لا تؤيد أي توسيع لولاية اللجنة الخاصة.

(السيد باكستروم، فنلندا)

ويجدر أن يدرج في قرار العام المقبل إطاراً زمنياً واضحاً لإنتهاء أعمال اللجنة. ودربت ببيان السفير غمباري الذي أدى به يوم الثلاثاء الماضي خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد موئياميلي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت بوتسوانا لصالح مشروع القرار A/47/L.44. ومع ذلك، يود وفد بلدي، وأسباب تدركها هذه الجمعية العامة، أن يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الدبياجة، التي تدعو الجمعية العامة فيها إلى تعزيز الجزاءات الإلزامية المفروضة على جنوب إفريقيا.

السيد ياماموتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدي أن يشكر رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد غمباري، على إعداده، بصفة خاصة، مشروع القرار A/47/L.29 "برامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" الذي اعتمدناه للتو بتوافق الآراء. والواضح أن هذا القرار جاء نتيجة مذاكرة طويلة فيما بين الدول المعنية، كما أنه يبين التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا. لقد قررت اليابان أن تدعم التوافق على اعتماد القرار، بغية إظهار تأييدها للجهود السلمية الرامية إلى التضليل على الفصل العنصري في ذلك البلد.

ولكن، في الوقت ذاته، أجد نفسي مضطراً إلى أن أوضح، بالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار، أن تأييد اليابان للقرار لا يمس بموقفها التقليدي المتمثل في عدم تأييد استخدام ميزانية الأمم المتحدة لأغراض سياسية معينة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا، وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢.

السيد ماقولي (المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أنأشكركم خالص الشكر، بالدية عن المؤتمر الوطني الأفريقي، على إعطائنا الفرصة لمخاطبة هذه الجمعية العامة.

إن القصد من مداخلتنا هو أن نسجل عميق تقدير المؤتمر الوطني الأفريقي، وفي الواقع تقدير شعب جنوب إفريقيا بأسره، لاتخاذ هذه الجمعية العامة جميع القرارات الواردة تحت بند "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا". وبهذا العمل تكون هذه الهيئة قد حددت مرة أخرى على نحو قاطع - وتمشيا

مع أحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوبي الأفريقي - التزامها بالكتاب للقضاء على الفصل العنصري، وإحلال مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي محله.

وكما أصبح مألوفاً منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري في عام ١٩٨٩، اتخذت الجمعية العامة قراراً شاملًا بتوافق الآراء. ومن أهمية البالغة بمكان أن ثلاثة قرارات إضافية اتخذت هذا العام بتوافق الآراء أيضاً، وعليه يكون المجتمع الدولي عن طريق هذه القرارات، قد تكلم بصوت واحد وجه رسالة واضحة جداً إلى النظام في جنوب إفريقيا، فضلاً عن شعب ذلك البلد، بشأن تصميمه على تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري.

وفي أثناء المناقشة بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا، أكد وفدنا أن شعب جنوب إفريقيا ذاته هو المسؤول الأول عن معالجة الحالة في بلده. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر الوطني الأفريقي للجمعية العامة أنه يبذل قصارى جهده لتيسير عملية المفاوضات، ولتهيئة مناخ السلم الذي تمس الحاجة إليه لتركيز الطاقات على المهمة الرئيسية المتمثلة في إنهاء جريمة الفصل العنصري التي ترتكب ضد الإنسانية، وتحويل جنوب إفريقيا إلى دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ومع ذلك، أشير أيضاً إلى أنه لكي يتحقق هذا الهدف النبيل على وجه السرعة، سيواصل شعب جنوب إفريقيا الاعتماد على دعم المجتمع الدولي عن طريق اشتراكه في العمليات الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، والإبقاء على التدابير الراهنة التي تستهدف ممارسة الضغط على النظام، والتدخل السريع والحااسم بشأن مسألة العنف، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ورأينا المدروس هو أن القرار الشامل الذي اتخذ للتو يقطع شوطاً بعيداً نحو معالجة الشواغل المذكورة آنفاً. ويسعدنا بصورة خاصة، أن الجمعية العامة، باتخاذها هذا القرار، لم تسع فحسب إلى إكمال وتعزيز الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، بل إنها أيضاً اتخذت لنفسها موقفاً مناسباً لمشاركة على نحو نشط في العمليات التي ستتجدد من الآن وحتى دورتها الثامنة والأربعين. ونشير هنا إلى العملية التي ستؤدي إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً وديمقراطياً، فضلاً عن تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية. وكما أشير من قبل، فإن القرارات الأخيرة بشأن هذه المسائل ستكون موضع مناقشة في المحفل المتعدد الأطراف الذي سينعقد قريباً في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب إفريقيا الديمقراطية.

وعليه، دود أن دفتم هذه الفرصة لكي تعرب عن امتدادنا لجميع البلدان التي اشتركت في المفاوضات الصعبة التي أدت إلى نص توافق الآراء الذي اعتمد للتو. وندو بصفة خاصة أن تعرب، عن تقديرنا لدول خط المواجهة، فضلاً عن مجموعة السفراء الأفارقة لدى الأمم المتحدة. وندو أيضاً أن دفتم هذه الفرصة لكي تعرب عن تقديرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على إسهاماتها الدقيقة. كما توجه كلمة تقدير خاصة إلى السيد ابراهيم غمباري، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، على مساعدته باقتدار في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مسألة جنوب إفريقيا. وفيما يتعلق بالقرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة، كان سُرّع أكثر لو اتخذت هي الأخرى بتوافق الآراء، لأنها جمِيعاً، في ظلها، تتسم بأهمية بالغة، وتشكل كلاماً متكاملاً في جهود المجتمع الدولي لمعالجة الحالة في جنوب إفريقيا. بيد أنها تتضمّن وتقدر أن الدول الأعضاء، باتخاذها مواقف تتعلق بقرارات معينة، تسترشد بعدد من الاعتبارات التي قد ترغّبها على أن تمارس سيادتها بطريق ترى أنها تتفق ومصالحها القومية إلا أنها دشّر بالامتنان لأن الجمعية العامة قد اتخذت هذه القرارات، وبالتالي كررت التأكيد على موقفها المتمثل في موافقة الضفت على نظام جنوب إفريقيا، والموافقة على تغيير الوضع الراهن بموازاة التقدم الفعلي المحرز في المفاوضات. وهذا، بالنسبة إليها، يعد رسالة هامة موجّهة بصفة خاصة إلى تلك الدوائر التي تميل إلى المبالغة في تقدير التقدم المحرز في العملية السياسية في جنوب إفريقيا، وتحتّل إلى نتيجة خاطئة مؤداها أن الفصل العنصري قد قضى عليه.

إن المؤتمر الوطني الأفريقي، إذ يشكر المجتمع الدولي على هذا التأييد الواضح، يود أن يفتخم الفرصة ليعلن من هذه المنصة أنّها لن تدخل جهداً لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفصل العنصري بصفة نهائية، وإقامة مجتمع ديمقراطي يتحقق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم اسمع اعتراضًا، سأعتبر أن الجمعية العامة

ترغب في أن تبني نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم اسمع اعتراضًا، سأعتبر أن الجمعية العامة

ترغب أيضاً في أن تبني نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

تقرير ذلك.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد و دائم وأوجه التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية

وديمقراطية وتنمية

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/739)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.34/Rev.1)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/799)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأن مناقشة البند ٣٦ من جدول

الأعمال جرت في الجلسة العامة الثمانين المعقدة يوم ٨ كانون الأول / ديسمبر . وفي الجلسة ذاتها عرض مشروع

القرار A/47/L.34

(الرئيس)

معروض على الجمعية الآن مشروع القرار A/47/L.34/Rev.1. ويرد في الوثيقة A/47/799 تقرير اللجنة الخامسة المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

ويجب إجراء التصويبين التاليين على النص الانكليزي لمشروع القرار A/47/L.34/Rev.1.

فالكلمات الأخيرة من السطر الخامس من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ينبغي أن يكون نصها

. "and to bringing" بدلاً من "and to bring"

وفي الفقرة ١٢ من المنطوق، فإن العبارة الواردة في السطر الثاني تلي عبارة "to provide" يجبني

أن تكون "as appropriate from within existing resources". والبقية تظل كما هي.

وقد انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/47/L.34/Rev.1: البرازيل والدول الأعضاء في

المجموعة الأوروبية - إسبانيا وألمانيا وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وبولندا والدانمرك وفرنسا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة وهولندا والبيونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/47/L.34/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار ١ A/47/L.34/Rev.1 (القرار ١١٨/٤٧ A/47/L.34/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك تكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في

البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤١ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب

(أ) مشروع قرار (A/47/L.25/Rev.1)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/801)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أذكر الممثلين بأن المناقشة بشأن هذا البند

أجريت في الجلسة الثالثة والسبعين المعقدة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك الجلسة عرض مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه أرجى البت في مشروع القرار بفية إفساح المجال للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة لاستعراض الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في
الوثيقة A/47/801.

السيد غفورزاي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مقدمي مشروع القرار
أود أن أعلن أنه، بعد سلسلة من المشاورات غير الرسمية، وافقوا على إجراء تعديلين على
مشروع القرار.

التعديل الأول هو أن تضاف، في النص الانكليزي، بعد كلمة "so" في نهاية السطر الثاني من الفقرة
الثالثة من الدبياجة عبارة "as to contribute" (ليتسنى الاسهام في)، وتحذف عبارة "can be ensured"
(ليتسنى كفالة) في نهاية الفقرة.

التعديل الثاني الذي تمكّن مقدموا مشروع القرار من الاتفاق عليه هو إضافة عبارة
"the situation in the light of" (الحالة في ضوء) بعد عبارة "to evaluate" (التقدير) في السطر
الثاني من الفقرة ٤ (ب).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن بأن البلدان التالية أصبحت من مقدمي
مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 بصفتها المنقحة : بروني دار السلام والبوسنة والهرسك وكوستاريكا
والولايات المتحدة الأمريكية.

(الرئيس)

تبث الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 بصفته المذكورة شفوياً من قبل أفغانستان. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار؟
اعتمد مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 بصفته المذكورة شفوياً (القرار ١١٩/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول لتحليل التصويت بعد التصويت أسمحوا لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً للمقرر الجمعية العامة ٤٣/٤٠١، تحدد مدة البيانات التي تلقى تلivelyاً للتصويت عشر دقائق، وتلively بها الوفود من مقاعدهما.
السيد بروم (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

تعلق المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أهمية كبيرة على تعمير أفغانستان، ولهذا السبب انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرار. وتعتقد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بضرورة أن يرتكن الاقتراح الوارد في الفقرة ٤ (ج) والداعي إلى عقد مؤتمر للدول المانحة، بتقدير الحال الذي سيجري بموجب أحكام الفقرة ٤ (ب)، والذي لا يدلفي أن يحكم مسبقاً على نتيجته في هذه المرحلة.

علاوة على ذلك، لا تزال المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تؤمن بعدم جواز النظر في البنود المتعلقة بالمساعدة الإنسانية الطارئة بشكل روتيني وعلى أساس سنوي.

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسمحوا لي أولاً أن أشير إلى الوثيقة A/47/C.5/72 المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرamaجية على مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 بصفته المذكورة شفوياً، والذي اعتمدته الجمعية العامة توا. لقد درس وفدي بعناية بيان الأمين العام المقدم وفقاً للمادة ٥٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد أوصى البيان الذي كان موضوع دراسة من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بإيجراء تحفيضات خطيرة وكبيرة في ميزانيتي مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتقدمة إلى أفغانستان، وفي احتياجاتها من الموظفين.

ونعتقد أن الولاية المناطة بموجب الفقرة ٧ من القرار الذي اعتمدناه توا تقتضي بذلك مجموعة من الجمود السياسية على النحو المحدد والمبين في الفقرة ٦ في الصفحة ١٢ من بيان الأمين العام؛ ويبدو أن وظيفة واحدة من الدرجة الثانية الخامسة لا تكفي لذلك. وكما ذكرنا في اللجنة الخامسة ليلة أمس، كان يسعد وفدي أن يرى تخفيضا أقل في عدد الموظفين في مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتقدمة إلى أفغانستان، وأن يعين، على الأقل، مساعد خاص للمنصب المقترن والمعتمد لمكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان. ولا نزال نعتقد أن هذا التخفيض الجذري سيؤثر بالتأكيد على فعالية الأمم المتحدة في إيصال المساعدة الإنسانية وكذلك في رصد الحالة العامة في البلد.

غير أن وفدي قبل التوصية الواردة في بيان الأمين العام إدراكا منه بأن الأمين العام سيوفر موارد إضافية إذا اقتضت الظروف ذلك.

إن اعتماد مشروع القرار A/47/L.25/Rev.1 بصيغته المقترنة شفويا بتوافق الآراء يجسد وهي الجمعية العامة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية الحادة والجسيمة التي ورثتها أفغانستان الممزقة نتيجة حرب مدمرة دامت ١٤ عاما. كما أنه دليل على استعداد المجتمع الدولي للمساعدة في تعمير وإصلاح أفغانستان. وأود، باسم كل ضحايا هذه الحرب المرهوة، وملايين الأفغان الذين فقدوا أعزاءهم؛ وباسم مليوني معوق وعجز ومتات الآلاف من الأرامل واليتامى، وباسم حكومة دولة أفغانستان الإسلامية أن أعرب عن الشكر والامتنان لكل الذين أبدوا محاولا لهم المرئية وغير المرئية ومقواضاتهم ودعمهم وفهمهم إلى هذا التوافق في الآراء. وأود أن أخص بالشكر أولئك الذين تفضلوا بتقديم المزيد من الدعم عن طريق المشاركة في تقديم مشروع القرار. وأجد لزاما عليّ أن أعرب عن امتناننا لسعادة السفير مصطفى أكسين، ممثل تركيا الذي عرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه.

وأخيرا وليس آخرا، فإن توقعات دولة أفغانستان الإسلامية حكومة وشعبا لن تتحقق، ولن يضطلع المجتمع العالمي بمسؤولياته تجاه أفغانستان إلا إذا اتخذت خطوات عملية لتنفيذ القرار الذي اعتمدناه توا. وسيكون عقد مؤتمر للبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية لتوفير الدعم لعملية التعمير، مناسبة يمكن فيها للمجتمع

ال العالمي أن يتتخذ إجراءات عملية لتحقيق هدف التعمير . ونحن دعاشر البلدان المادحة أن تشارك في ذلك المؤتمر الذي يجمع عقده . وفقا لما جاء في بيان الأمين العام بشأن الآثار المالية المترتبة على القرار ، في الربع الثالث من عام ١٩٩٢ في نيويورك . فالاسهامات السخية التي تقدمها الأسرة العالمية هي وحدتها التي ستتيح إمكانية مساعدة الأمة الأفغانية على أن تصبح من جديد قادرة على التمتع بحقوقها مثل بقية الأمم الحرة والمزدهرة التي تعيش في سلم وأمن .

وستواصل حكومة دولة أفغانستان الإسلامية ، من جانبها ، القيام بكل مبادرة وبذل كل جهد لتعزيز السلام والأمن والاستقرار السياسي اللازم لتحقيق أهداف التعمير والإصلاح . ونظرا لأن الظروف الراهنة هي تركبة ١٤ عاما من الحرب والتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان فمن المؤكد أن تحقيق هذه الأهداف سيستغرق وقتا طويلاً ويحدودنا أمل وطبيع في أننا سنتغلب في النهاية على المشاكل القائمة حالياً ، كما فعلنا طوال تاريخنا الطويل والحافل بالاضطرابات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم

نظرها في البند ١٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك .

بند جدول الأعمال ١٠ (تابع)تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة(أ) تقريراً للأمين العام (A/47/1 و A/47/277(ب) مشروع قرار (A/47/L.50)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الأعضاء أن المناقشة بشأن البند ١٠ من جدول

الأعمال قد اختتمت في الجلسة العامة السابعة والأربعين، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في الجلسة ذاتها.

وفيما يتصل بهذا البند، معرض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/47/L.50.

وإنصافاً لجميع الأعضاء، أود أن أستطلع رأي الجمعية قبل المضي إلى مناقشة مشروع القرار المعروض علينا والبت فيه. وأود أن أقتبس ما يلي من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، فيما يتصل بالاقتراحات التي تعرض على الجمعية :

"ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحة للتصويت في آية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُمِّمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

ونظراً لرغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند على وجه السرعة، أود أن أتمس موافقة الجمعية على طلب مؤداته أن تمضي إلى مناقشة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.50 والبت فيه، رغم أنه لم يوزع إلا هذا الصباح.

ما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار المعروض علينا هو نص خططي بتوافق

الآراء. وأود أن أشير إلى أنه جاء نتيجة مشاورات غير رسمية أجراها، نيابة عنـي، صاحب السعادة السنفيري نبيل العربي ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيس الفريق العامل غير الرسمي المفتاح العضوية المعنى

(الرئيس)

بالبند ١٠ من جدول الأعمال، وصاحب السعادة السفير خوان أنطونيو يانيبيز - باردوينو، ممثل إسبانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، بوصفه نائب الرئيس. كما أود أن أوجه الشكر لهما على جهودهما المتمثرة، وللممثليين الذين عن طريق مشاركتهم أسمموا إسهاماً ملحوظاً في أنشطة الفريق العامل، ولموظفي الأمانة العامة على دعمهم الذي سهل مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

يعد إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية ونشاطه شاهداً على مناخ التعاون الجديد السائد في العالم - والمتجلّ في أيضاً في الأمم المتحدة - والذي يساعدنا على مواجهة تحديات عصرنا التي لا سابق لها. ولمواجهة العديد من هذه التحديات، فإن "خطة للسلام"، بوصفها خريطة للطريق، لا تقتصر على طريقتين متشعبتين في الغاب، بل تلتمس طرقاً عديدة يقل السير فيها، ويتعين علينا اتباعها.

وبمشروع القرار هذا تكون الرحلة قد بدأت على الطريق الشاق الذي قد يصبح في نهاية المطاف الطريق السريع المؤدي إلى عالم جديد - عالم يتسم بالمزيد من الأمن والثقة المتبادلة والسلم.

ولما كان مشروع القرار هذا هو الحصاد المبكر لعمل أكثر بكثير ينتظرنا، فأرجو أن يستمر عمل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعنى بالبند ١٠ من جدول الأعمال، برئاسة صاحب السعادة السفير نبيل العربي، ونائب الرئيس صاحب السعادة السفير خوان أنطونيو يانيبيز - باردوينو، الذي سيستأنف في وقت مبكر من عام ١٩٩٣، بموجب الجزء ثامناً من مشروع القرار.

إن العالم، بانتهاء الحرب الباردة، يحتاج إلى آلية تنفيذية للدبلوماسية الوقائية، وكذلك إلى وسائل عملية لتنشيط الأمم المتحدة في مجالات أنشطة حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. لذلك فإن الهدف من نشاط الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية هو أن يعالج بشكل أكثر عمقاً الجوانب العملية لـ "خطة للسلام".

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية، أود أن أنضم إليكم، سيدى

الرئيس، في شكر الممثليين الدائمين لمصر وإسبانيا على المشاورات المستفيضة التي أجرياها، وعلى رئاسته هذه المشاورات، الأمر الذي مكن من وضع مشروع القرار هذا. كما أوافقكم على اقتراحكم بالنظر في هذه المسألة الآن، على الرغم من انطباق المادة ٧٨ من النظام الداخلي على هذه الحالة. وأنا على استعداد لقبول طلبكم.

بيد أن هناك مسائل معينة يلتمس وفدي فيها إيضاحكم، سيدى الرئيس. قلتم توا إن الفريق العامل المفتوح العضوية ينبغي أن يستمر في أنشطته في بداية العام المقبل. وكما تدركون، فإن المسائل المثارة في "خطة للسلام" تقع أيضاً في نطاق ولاية لجنة استعراض الميثاق. وإذا كان الفريق العامل المفتوح العضوية سيستمر في العمل، فإنتي أتساءل ما هو مصير لجنة استعراض الميثاق، وما هي العلاقة المنطقية - الصلة - التي ستكون بين الفريق العامل المفتوح العضوية وللجنة استعراض الميثاق؟ كما أود الإشارة إلى أنني أود اقتراح عدد من التعديلات الشفوية على مشروع القرار الذي لم أطلع عليه في صورته النهائية إلا هذا الصباح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لشرح الأعمال المقبلة

للفريق العامل المفتوح العضوية .

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أشرتم توا، سيدى الرئيس، سيدأ

الفريق العامل المفتوح العضوية عمله في وقت مبكر من عام ١٩٩٣. وقد أصفيت إلى ما قاله توا ممثل سيراليون، وبواسعي أن أؤكد له أن ولاية الفريق العامل المنتوحة العضوية لا تتعارض مع ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق. فتلك اللجنة الموجودة على مدى الـ ١٤ سنة الماضية، إذا لم أكن مخطئاً، تنظر في مسائل هامة تحصل بتعزيز المنظمة. والفريق العامل المفتوح العضوية سيعمل على أساس الاقتراحات الواردة في "خطة للسلام". في المرحلة الأولى من مفاوضات ومشاورات الفريق العامل المفتوح العضوية فإن جميع الذين أعربوا عن وجهات نظرهم جعلوا من الواضح تماماً أن اللجان الأخرى ستواصل عملها وفقاً لاختصاصاتها وولاياتها. وسيبذل كل جهد ممكن لتفادي أي تعارض بين اللجان والفريق العامل .

واسمحوا لي بأن أمح إلى النقطة الأخرى التي أثارها ممثل سيراليون فيما يتعلق بما أسماه "التعديلات الشفوية". فليست لدى أية فكرة عما يدور بخاطره، ولكن قبل أن يقدم شفويًا تلك التعديلات، ربما يمكننا تأجيل البث في مشروع القرار لحين إجراء مشاورات. إن مشروع القرار L.50/A، بصيغته الحالية، يمثل توازناً معيناً، ويمكنني أن أقول بعض الثقة أنه قبل بشكل عام من جانب كل الذين شاركوا في المشاورات - التي كانت مفتوحة. ولما كنت لا أعرف أية تعديلات يعنيها ممثل سيراليون، فإنهن أشك في أن بعض النقاط التي قد يشيرها يمكن أن تنشئ بعض الصعوبات.

وأرجو ألا تبت الجمعية العامة في الأمر على الفور؛ فربما تحتاج لنا ١٥ أو ٢٠ دقيقة للتشاور بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أنه يمكننا قبول الاقتراح الذي عرضه ممثل مصر بتأجيل إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذا البند لبعض دقائق. وبموافقة الجمعية، أغلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنست الساعة ١٢/٣٥.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتيت لي الوقت للتشاور مع الممثل الدائم لسيراليون، وفهمت تماماً الأسباب الوجيهة لرغبته في تعديل مشروع القرار شفويًا. ولكنني شرحت له أهمية إبقاء النص على حاله، وأكددت له أيضاً أن النقاط الوجيهة التي شرحها لي يغطيها النص، في الواقع، بطرق مختلفة. وأشار بوجه خاص إلى نقطته المتعلقة بحقيقة أن مشروع القرار يسلم بأن الدبلوماسية الوقائية قد تتطلب تدابير مثل بناء الثقة والإذار المبكر، وأن الهدف العام للدبلوماسية الوقائية، كما جاء في "برنامج للسلم" (A/47/277) ذاته، هو العمل على إزالة الأخطار التي يتعرض لها السلم، وتخفيض التوترات، ومنع تدهور الصراعات. هذا هو الهدف العام للدبلوماسية الوقائية، ومشروع القرار يتصل بالدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة.

كما أن الممثل الدائم لسيراليون رأى أنه ينبغي لنا أن نبين، في الجزء الخاص بتسوية المنازعات أن الجمعية العامة، في الواقع، تستكشف، وينبغي أن تزيد من استكشاف، السبل والوسائل للاستفادة الكاملة من أحكام الميثاق.

وإنني أؤمن بأن النقاط التي أثارها الممثل الدائم لسيراليون وجيهة للغاية، ولكنه تكرم بالاعتراف بأنها واردة في النص، ومع أنه رأى أنه ربما كان ينبغي أن تكون أكثر وضوحاً، فقد وافق على عدم اقتراح التعديل الشفوي وإبقاء النص على حاله. وإنني ممتن له حقاً.

وأعتقد أننا نستطيع الآن، بعد إذنكم سيدى الرئيس، أن نبت في مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبت الآن في مشروع القرار A/47/I.50، "برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/47/I.50 (القرار ٤٧/١٢٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة لممثل كوبا، الذي يرغب في الادلاء

بيان لشرح موقفه.

السيد موريينو فرنانديز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انضم وفدي الى توافق

الأراء بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.50 "برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة". وقد فعلنا ذلك أساساً اعترافاً منا بالعمل الممتاز الذي قام به الممثلان الدائمان لمصر وإسبانيا بوصنيهما رئيس ونائب رئيس الفريق العامل المنفتح العضوية المعنى بالبند ١٠ من جدول الأعمال، الذي قررت بإنشائه، سيد الرئيس. ويبدو لنا أن الفريق العامل قد أنجز بعض العمل البناء والجاد الذي سُنحت خلاله الفرصة للاستماع إلى مختلف آراء الوفود المشاركة، وأخذها في الحسبان، قدر الإمكان، رغم التباين الكبير في الآراء المُعرب عنها في جلسات ذلك الفريق، والتي، في الواقع، كانت متعارضة في كثير من الأحيان.

غير أن هذا لا يعني أننا لم تعد لدينا شكوك خطيرة حول العملية الجارية الآن بغية وضع عدد من التدابير المقترحة في الوثيقة "خطة للسلام"، وأولاً وقبل كل شيء، حول الطريقة التي ستتّخذ به هذه التدابير. ونحن مقتتنعون بأنه لن يتسع تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين إلا من خلال التقيد الصارم بالمبادئ التوجيهية للقانون الدولي.

ويشكل الاحترام الصارم للسيادة الوطنية والمساواة في السيادة بين جميع الدول، والاستقلال السياسي لجميع الأمم، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حجر الزاوية في أنشطة هذه المنظمة بأكملها. وأي تدبير يعتمد وقتاً للميثاق، ينبغي بالضرورة أن يستند إلى هذه المبادئ الأساسية. وكما قال وفدي مراراً وتكراراً، فمن الواضح أيضاً أن كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة لها ولايتها الخاصة، ولا شيء يعتمد فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة "خطة للسلام" يمكن أن يتوقف على السلطات والوظائف التي يرسّيها الميثاق ذاته، أو يمكن أن يؤدي، ضمناً أو على نحو مباشر، إلى زيادة سلطة أي عنصر من العناصر المكونة للأمم المتحدة فيما يتجاوز ما هو لازم ومناسب، لأن هذا يعد بمثابة اصدار ميثاق جديد تماماً للمنظمة - وهذا ما لا ينبغي أن يتصوره أي منا.

إن القرار الذي اعتمدناه توا يتضمن عناصر إذا عولجت بطريقة سليمة أو تناولناها بطريقة جزئية، أو انتقائية أو متحيزة، أو غير موضوعية، فقد تضر بالمبادئ الأساسية التي أشرنا إليها. ونأمل أن يتمكن الأمين العام، مع أعضاء المنظمة، من إثبات أننا لم نرتكب خطأً باعتماد مشروع القرار A/47/L.50، وأن

تصبح أحكامه أدوات نزية ومحايدة وموضوعية تستخدم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، دون تدخل من أي نوع، بدلاً من أن تخدم مصالح سياسية ضيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

فيما يتصل بالبند ١٤٣ من جدول الأعمال، طلب مقدمو مشروع القرار A/47/L.47/Rev.1 تعليق الجلسة لمدة ١٠ دقائق حتى يمكنهم اختتام مشاوراتهم.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٤٥، واستؤنست الساعة ١٢/٥٥.

البد ١٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/747)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.47/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نسألف الجمعية العامة الآن نظرها في البد ١٤٢ من جدول الأعمال، "الحالة في البوسنة والهرسك". وأود أن أذكر ألاًعضاء بأن المناقشة بشأن هذا البد اختتمت في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين، المعتمدة يوم ١٥ كانون الأول / ديسمبر.

وفيما يتعلق بالبد ١٤٢ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار وارد في الوثيقة

. A/47/L.47/Rev.1

وإنصافاً لجميع الأعضاء، أود أن أتبادل الرأي مع الجمعية العامة، قبل البد، بمناقشة مشروع القرار المعروض علينا والبت فيه. وأود أن أقتبس ما يلي من المادة ٧٨ من النظام الداخلي فيما يتعلق بالاقتراحات المعروضة على الجمعية العامة :

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحة للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُمِّمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم افتتاح تلك الجلسة".

ونظراً إلى رغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البد على وجه السرعة، أود أن ألتمس موافقتكم على الطلب الذي مؤداه أن يشرع في مناقشة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.47/Rev.1 والبت فيه، وذلك على الرغم من أنه لم يعم إلا هذا الصباح.

ما لم أسمع اعترافاً سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك ليعرض

مشروع القرار . A/47/L.47/Rev.1

السيد شاكربي (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض
مشروع القرار ١/Rev. A/L. 47 في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، المتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك.
ويسرني حقاً أن مشروع القرار هذا مقدم من ٤٤ وفداً. وأود أن أتقدم إلى هذه الوفود بعميق امتناني على دعمها
غير المشروع.

ويؤكد مشروع القرار هذا آراء غالبية ساحة من مواطني المجتمع الدولي. وهو لا يطالب بأكثر مما هو حق لكل دولة عضو بموجب ميثاق الأمم المتحدة: أولاً، تنفيذ وإعمال قرارات مجلس الأمن الراهنة الداعية إلى وقف أعمال العدوان والإبادة ضد دولة عضو، وثانياً، الحق الطبيعي لدولة عضو في الدفاع عن نفسها دونما إعاقاة، خصوصاً في حال عدم اتخاذ مجلس الأمن، أو عدم تمكّنه من اتخاذ، جميع التدابير الالزمة للحفاظ على السلم والأمن.

إن بلغراد لم تلتزم ولو بقرار واحد من قرارات مجلس الأمن، ولا بأي اتفاق دولي آخر. وما يُؤسف له أن المؤسسات المسئولة شاءت ألا تتصرف بحزم في تطبيق أي من الاتفاقيات.

وهذا التراخي، من ناحية، والإعاقة المستمرة لحق البوسنة الهرسك في الدفاع عن نفسها، من ناحية أخرى، قد فهمتها بغراد، للأسف الشديد، على أنه افتقار إلى التصميم، أو تهذئة للخواطر أو حتى - وهو الأسوأ - إذعان.

ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ وإعمال القرارات خلال الشهور التسعة الماضية، فعليها اليوم أن تكون واضحين. وعلى الذين يؤيدون ملء مشروع القرار هذا أن يكونوا واضحين بشأن تصميمنا على وقف "التطهير العرقي" والعدوان، وبشأن التزامنا بحق الدفاع عن النفس لكل دولة عضو.

فهو رسالة موجهة لأولئك الذين يؤيدون أو ينفذون العدوان مباشرةً. وهو أيضاً تعبير، من خلال الجمعية العامة، عن موقف المجتمع الدولي. وهو أخيراً، رسالة أخلاقية ومعنوية موجهة إلى مجلس الأمن من الجمعية العامة بوصفها ضمير الأمم المتحدة.

لقد أُعلن المقرر الخاص في تقريره المُعازِّي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢:

إن مواصلة التطهير العرقي هو جهد متعمد لخلق "أمر واقع" في تجاهل صارخ للالتزامات الدولية التي عقدوها أولئك الذين ينتذرون التطهير العرقي ويستندون منه . وبمواصلة هذه السياسة فإنهم ينתרضون أن المجتمع الدولي غير قادر أو غير راغب في أن يفرض الامتثال للاتفاقات القانونية التي

اعتمدت تحت إشراف الأمم المتحدة، مما يتوضّع مصداقية وهيبة المؤسسات الدوليّة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمع بالاستمرار في تعامل اتفاقات لندن وجنيف وادتهاكها بصورة منتظمة".

(١٤٥/٦٦٦، المرفق، الفقرة A)

لقد أُلْجَي البعض على أن يكون هذا قراراً بتوافق الآراء، حتى لا توجه رسالة خاطئة إلى بلغراد. ويحدوّه الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، إلا أنه ليس كافياً اعتماد قرار يريح خصماً ثرداً، ويجد عذراً للتراخي أو يتجمّد الطابع المليّن للموقف.

وفيما يتعلق بالرسائل المفلوطة الموجّهة إلى بلغراد، فمما يوْسِف له، أن الإشارات المشوشة يجري إرسالها كل يوم. ويكتفي أن ننظر إلى الإشارات المختلطة التي ترددت أصواتها أمس من بروكسل، أو إلى جنود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة التي أو قفتها القوات الصربية خارج بانيا لوكا لمدة تزيد على ٤٠ يوماً، بينما يُحتمل داخل محيط المدينة بمهرجان شتوي من التطهير العرقي.

إن أسباب الكامنة وراء هذا العدوان ليست قدّيمة عمرها قرون ولا هي أسباب دينية ولا هي معقدة.

واقتبس مرة أخرى من تقرير المقرر الخاص المورخ في ١٧ تشرين الثاني/ديسمبر ١٩٩٢، إذ يقول:

"إن الدّيّاع الدّاير في البوسنة والهرسك ليس دّيّاعاً دينياً، ولكنه دّيّاع تشيره طوائف وأحزاب

وطنية متطرفة معينة لتحقيق مآربها السياسيّة والماديّة". (١٤٦/٦٦٦، المرفق، الفقرة A)

وبالمثل، أُعترف لكم بأن الحلول للعدوان ضدّ جمهورية البوسنة والهرسك يمكن أن تكون صعبة أو قد تتطلّب الكثير، إلا أن الخيارات واضحة جداً من الناحية الأخلاقية والقادوية والسياسيّة العمليّة.

وما لم تتصرّف اليوم لنوجه الرسالة الصحيحة إلى مجلس الأمن، فإن التدمير وعمليات الإبادة في جمهورية البوسنة والهرسك ستتواصل لسنوات، وسوف تظلّ تورق خمير هذه الجمعية.

إذني أطلب أعضاء هذه الجمعية اليوم بمحض كل ما في طاقتنا من شجاعة أخلاقية، وتوجيهه الرسالة الصحيحة بتوافق الآراء في رفع خميرها أخيراً، وتتوقف في النهاية أعمال الإبادة والتدمير في جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دشّر عَلَيْهِ الْأَنْ فِي النَّظَرِ فِي مَشْرُوعِ الْقَرْرَارِ ١/R.E.V. 47/L. 47. وَقَبْلِ إِعْطَاءِ الْكَلْمَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ الْأَوَّلِ تَعلِيلًا لِلتَّصْوِيتِ قَبْلِ التَّصْوِيتِ، اسْمَحُوا لِي بِأَنْ أَذْكُرَ الْوَفْدَ بِأَنَّهُ، وَفَقَاتَ لِمَقْرَرِ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ ٢٤/٤٠١، تَحدَّدَ مَدَةُ تَعْلِيلَاتِ التَّصْوِيتِ بِعَشْرِ دَقَائِقٍ، وَتَدْلِي بِهَا الْوَفْدُ مِنْ مَقَاعِدِهَا.

وَالآنَ أَعْطَى الْكَلْمَةَ لِمَمْثَلِ الْاِتْحَادِ الرُّوسِيِّ.

الْسَّيِّدُ سِيدُورُوفُ (الْاِتْحَادِ الرُّوسِيِّ) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إنَّ الْاِتْحَادِ الرُّوسِيِّ، مِثْلُ الْمَجَمِعِ الدُّولِيِّ بِأَسْرِهِ، يَشْعُرُ بِبَالِغِ الْجُزْعِ إِذَاً الْأَزْمَةِ الْيُوْغُوْسْلَافِيَّةِ، وَبِخَاصَّةِ الْمَأْسَةِ الْمُسْتَمِرَةِ فِي الْبُوْسَنَةِ وَالْهِرْسَكِ.

وَمَا يُؤْسِفُ لَهُ أَنَّ الْجَهُودَ الَّتِي تَبَذَّلُهَا الْأَمْمَ الْمُتَحَدَّةُ وَمَجْلِسُ الْأَمْنِ وَالْمَؤْتَمِرُ الدُّولِيُّ الْمُعْنَى بِيُوْغُوْسْلَافِيَا سَابِقَا، وَمَؤْتَمِرُ الْأَمْنِ وَالْتَّعَاوُنِ فِي أُورُوبَا وَالْمَجَمِعُ الْأَوْرُوبِيَّةُ لَمْ تَسْفِرْ حَتَّىَ الْأَنَّ عَنِ التَّطْبِيقِ الْمَأْمُولِ لِلْحَالَةِ وَوَقْفِ إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ. وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، وَكَمَا نَرَى، فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْخَطَأِ - بَلْ وَمَا يَتَنَافَى مَعَ الْحَقَائِقِ فَعَلَّا - أَنْ تُؤَكِّدَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجَهُودَ قَدْ ذَهَبَتْ أَدْرَاجَ الرِّياْحِ. إِنَّا نَتَوَقَّعُ أَنْ تُؤَدِّيَ الاتِّصالَاتُ وَالْمَحَادِثَاتُ بَيْنَ الْمُتَحَارِبِينَ، فِي التَّحْلِيلِ الْآخِيرِ، إِلَى وَقْفِ حَقِيقِيِّ وَدَامِ لِإِطْلَاقِ النَّارِ، وَتَوْذِنَ بِبَدَايَةِ عَمَلِيَّةٍ فَعَالَةٍ لِلتَّسْوِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْبُوْسَنَةِ وَالْهِرْسَكِ.

أَوْدُ أَنْ أُوكِدَ مَرَّةً أُخْرَى أَنَّهُ مَا مِنْ بَدِيلٍ رَشِيدٍ لِلتَّسْوِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ السَّلَمِيَّةِ لِلصَّرَاعِ فِي الْبُوْسَنَةِ وَالْهِرْسَكِ عَلَى أَسَاسِ الْاِتْنَاقِ الْمُتَبَادِلِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ. وَالْمَحاوِلَاتُ الْمُبَذَّلَةُ مِنْ جَانِبِ الْمُعْنَيِّينَ، لِحْلِ الْمَشَكَّلَةِ بِالْقُوَّةِ لَنْ تُؤَدِّيَ - كَمَا تَعْلَمُنَا مِنْ تَجَارِبِ مَرِيرَةِ - إِلَى تَصْعِيدِ الصَّرَاعِ. فَمَا هِيَ النَّتِيْجَةُ الْمُمُكَنَّةُ لِمَوجَةِ جَدِيدَةِ الصَّرَاعِ الْمُسْلِحَ الَّذِي سَبَقَ وَأَنْ جَلَبَ مَعَانِيَةً لَاهِدَةً لِلْسَّكَانِ الْمُسَلَّمِينَ فِي الْبُوْسَنَةِ وَالْهِرْسَكِ، وَحَوْلَ أَجْمَلِ بَقْعَةِ فِي أُورُوبَا إِلَى خَرَابٍ؟ لَا شَيْءٌ سُوْيَ دَمَارِ جَدِيدٍ، وَزِيَادَةٍ فِي التَّدْفُقِ الْهَائِلِ أَصْلًا لِلْأَجْتَمِيعِ - وَالْأَفْطَعُ مِنْ هَذَا كُلَّهُ - تَكْثِيفُ الْبَخْضَاءِ وَالْعَدَاءِ الْمُتَبَادِلَيْنِ فِيمَا بَيْنَ الْجَيْرَانِ الَّذِينَ كَانُوا حَتَّىَ الْأَمْسِ التَّرِيبَ يَعِيشُونَ فِي جُوْنِ السَّلَامِ وَالصَّدَاقَةِ. هَذَا، إِذْنَ، هُوَ ثَمَنُ النَّزَعَةِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَدَوَانِيَّةِ. وَمِنْ وَاجْبِ الْمَجَمِعِ الْعَالَمِيِّ أَنْ يُسْمَحَ بِأَيِّ مُزِيدٍ مِنْ اِنتَشَارِ هَذَا الْوَبَاءِ الَّذِي تَفَشَّى مِنْ نَهَايَةِ الْقَرْنِ الْعَشِرِيِّ.

إلا أنه من الواضح أن اللهجة السائدة في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/47/L.47/Rev.1 تحبذ القوة، فلم يذكر فيه أي شيء تقريراً عن الحاجة إلى مواصلة العملية السلمية لتسوية الأزمة البوسنية. إن نبرة مشروع القرار هذا، المنحازة إلى جانب واحد والتي أشبه ما تكون بالانذار، لن تؤدي إلى تطبيع الحالة في البوسنة والهرسك في ضوء الأوضاع التعلية هناك.

ولا يمكننا، بوجه خاص، أن نوافق على ذلك الجزء من مشروع القرار الذي يطالب برفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٣١٧ (١٩٩٢). ونرى أننا ينبغي أن نصفي لآراء الرئيسين المشاركيين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي والتي مفادها أن رفع الحظر من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تفاقم الحالة وتصعيد القتال.

لكل هذه الأسباب، لا يستطيع وفد الاتحاد الروسي أن يؤيد مشروع القرار المعروض علينا، وسيمتنع عن التصويت عليه عند طرحه للتصويت. وسنواصل ثبات دعمنا للوقف السريع لحرب الأشقاء، والتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة في البوسنة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت سلوفينيا تأييداً للمشروع

القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.47/Rev.1. ونود أن ندلّي بالبيان التالي.

لقد نادى وفد سلوفينيا، طوال مرحلة النظر في البند ١٤٣ من جدول الأعمال المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك، بضرورة أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار ذا الصلة دون تصويت. وحثثنا مقدمي مشروع القرار والوفود التي كانت تجد صعوبات فيما يتعلق بمشروع القرار، على استخدام لغة مناسبة وواضحة تجعل التصويت أمراً غير ضروري.

وقد أوضحت الأسباب التي دعت إلى بذل هذا الجهد في المناقشة، ولا حاجة إلى تكرارها بالتفصيل. بيد أننا نود أن نؤكد من جديد أن اعتبارات تتعلق بالتلامح الأدبي والدقة الفكرية والمسؤولية السياسية تقتضي اتخاذ إجراءً موحداً - ونؤكد على كلمة "إجراء" - من جانب المجتمع الدولي، بغية وضع حد للعدوان ضد البوسنة والهرسك. وكما قلنا في المناقشة، فإن عدد الضحايا - ومعظمهم من المدنيين - ومستوى التدمير ومدى الخطير السياسي الناشئ عنه، لا تدع مجالاً لطمس الحقائق، وتستدعي اتخاذ إجراءً موحداً، ولا سيما الإجراء الذي سينتقد أرواح أناس معرضين للخطر.

تلك هي الأسباب التي تدعو وفد سلوفينيا إلى التصويت تأييداً لمشروع القرار المقدم في الوثيقة A/47/L.47/Rev.1. إن مشروع القرار الذي سيعتمد يطالب، وبحق، بالعمل - العمل الذي أضحم ضرورياً بعد أن اتضح أن قوة الكلمات لن تكفي لوقف العدوان.

ونلاحظ، مع الأسف، أن الجهد الذي بذلها متقدمو مشروع القرار والتي شجعناها، لا يجاد صيغة توفيقية مناسبة، لم تؤد إلى اتفاق، وأنه قد طلب إجراء تصويت على مشروع القرار. ومع ذلك، نأمل أن يكون عدد المترددين قد تقلص، وأن يحظى مشروع القرار بأوسع قدر ممكن من التأييد من قبل أعضاء الأمم المتحدة.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب رئيس دولة سيراليون

في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عن بالغ القلق إزاء الأحداث التي كانت فصولها تتواتي في البوسنة والهرسك. وأعرب عن فزعه، بصفة خاصة، حيال أشكال التعصب القومي، أو الديني التي بدأت تظهر بشكل تدريجي ومنتظم، والتي يشار إليها، على سبيل التلطيف، على أنها "تطهير" عرقي أو سياسي يقال إنه يجري في البوسنة والهرسك.

إلا أنه بنظر الروابط الصداقة العريقة بين سيراليون وجميع شعوب يوغوسلافيا سابقاً، والتزام سيراليون الراسخ بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، وإيماننا بأن الحل التناوخي للصراع في يوغوسلافيا ما زال ممكناً، ناشد رئيس دولة سيراليون جميع أطراف الصراع، بما في ذلك صربها والجبل الأسود، أن تدفن أحقادها وتكتشف جهودها من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، وبذلك تحول دون المزيد من إراقة الدماء وضياع الأرواح البريئة. من ثم، فإنه لمن دواعي عميق الأسف وبالغ القلق لوفد سيراليون أنه، على الرغم من دنائنا بتسوية الصراع بطريقة سلمية وتفاوضية، يستمر تقطيع أوصال البوسنة والهرسك العضو في هذه المنظمة، بقوة السلاح، واليوم يقال إن ٦٠ في المائة من أراضيها يقع تحت أحد أشكال الاحتلال العسكري.

لقد استمرت ممارسة التعصب الديني أو العرقي المروعة في البوسنة والهرسك دون هدادة، تحدياً للمقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق هذه المنظمة. وقد جوبهت، وبحق، برفض المجتمع الدولي، وهو ما تقضي به هذه المنظمة.

ووفد سيراليون مقتنيع أيضاً بأن السياسة والممارسات الآتية الذكر تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. فاستعمال القوة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى وسلامتها الاقليمية، واستمرار ظهور أدلة قاطعة على وجود ممارسة متعمدة ومنتظمة لتعصب ديني - أو كما يُدعى "تطهيرها" - لا ينتهي مبادئ ميثاق هذه المنظمة فحسب، بل أيضاً مبادئ نورمبرغ التي أصبحت مكرسة في القانون الإنساني الدولي، ويمكن أن يشكل أساساً وأساساً لجرائم الإبادة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، إذا ما تقرر ادانة مرتكبيها ومتى تقرر ذلك.

من ثم يشجب وفد سيراليون بقوة الجرائم التي ترتكب الآن ضد البوسنة والهرسك وشعبها. وبينما يتفهم وفد سيراليون تماماً مشاعر الإحباط السائدة في البوسنة والهرسك، حكومة وشعباً، لعدم تزويدها بالأسلحة للدفاع عن نفسها، لا يساوره أي شك في أن مسؤولية الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية تقع على عاتق مجلس الأمن. وعلى أية حال فمن رأينا أن زيادة تدفق الأسلحة إلى منطقة الصراع لن تحقق السلم الذي ننشده جمِيعاً.

بالتالي، فإننا نشارك في مطالبة مجلس الأمن، بوصفه التيم على السلم والأمن الدوليين، بالاضطلاع بكامل مسؤوليته تجاه شعب البوسنة والهرسك، وباتخاذ كل التدابير الضرورية لإنهاء الصراع. يجب ألا تسمح بإبادة البوسنة والهرسك، لأن ذلك سيذر بتهديد خطير لا للسلم الاقليمي فحسب بل أيضاً للسلم والأمن الدوليين. ولا بد ليوغوسلافيا الاتحادية أن تحترم القانون الدولي وقانون هذه المنظمة. لذا، يناشد وفدي مرة أخرى، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، جميع أطراف الصراع الاصفاء إلى نداء المجتمع الدولي وإيجاد تسوية تناوخية للصراع الدائر.

لكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى، فإن وفد سيراليون - اخطلاقاً من أخلاصه لمبادئ ميثاق هذه المنظمة، ومعارضته الثابتة لاستعمال القوة في العلاقات الدولية، الذي ينافق ميثاق المنظمة، وفي خصوص الاتهامات الجسيمة لمبادئ القانون الإنساني، التي ترتكب الآن في البوسنة والهرسك سيصوت تأييداً المشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.47/Rev.1

السيد ريتشارد سون (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشرف بالكلام نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

إننا نؤيد تأييداً كاملاً الأهداف الأساسية لمشروع القرار المعروض علينا وهي: إنهاء الممارسات الإنسانية في البوسنة والهرسك؛ ومقاومة محاولات تغيير الحدود عن طريق التوغل وخلق دول متاجسة إثنياً واستعادة السلم في البوسنة والهرسك، والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وسلامتهاإقليمياً. ونؤيد على أن المسؤولية الرئيسية عن الصراع ووحشيته تتحملها القيادة الحالية في صربيا والصرب البوسنيون.

وعلى النحو الموضح في بيان المجموعة الأوروبية في المناقشة العامة في هذه الجمعية، تحتل المجموعة الأوروبية مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع والوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب البوسي .

ونسلم بالحاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير. وللأسف فإن النص المعروض علينا يوصي مجلس الأمن باتخاذ قرارات سياسية معينة لا تتسع تماماً للسياسات التي اتفق عليها في اجتماع رؤساء الحكومات الأوروبية في إدنبرغ في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وأيدها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر المشترك بين المجموعة الأوروبية ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بيوجوسلافيا سابقاً. وأشار بوجه خاص إلى الفقرة ٧ من المشروع.

ولهذا فإننا نأسف لأننا لا نستطيع تأييد النص. كذلك لدينا تحفظات على الفقرات التي لا تأخذ في الاعتبار بالكامل اختصاصات مجلس الأمن.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال الحكومة الاسترالية تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك . ونحن ندين الاعتداءات المستمرة على سراييفو، والقتال الدائر في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك، والذي يؤدي إلى تعطيل تسلیم الإمدادات الإنسانية، ويتسرب في معاذة كبيرة.

ونشجب أيضاً ممارسة "التطهير الإثني" التي تعد انتهاكاً جسدياً لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان .

وحكومة استراليا تناشد جميع الأطراف في القتال التقيد بترتيبات وقف إطلاق النار ووضع حد لهذه المذبحة الحمقاء .

ومن ثم، فإننا نؤيد بتوة أهداف مشروع القرار، ألا وهي إنهاء العنف في البوسنة والهرسك، ووقف الاعتداءات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ما فتئت ترتكب، واستعادة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد وإلى المنطقة.

ولهذه الأسباب الجوهرية المتنعة ستصوت لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية. أما وقد اتخذنا هذا القرار المتأني بتأييد مشروع القرار، فنود أن نوضح أننا لسنا متأكدين من أن رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك من شأنه تسهيل الحل السلمي للقتال. ويساورنا القلق من أن رفع هذا الحظر قد يؤدي إلى تصعيد القتال وإلى مزيد من الموت والمعاناة. إننا نريد حلاً سلمياً لهذه المأساة ونهاية للقتال. ونعتقد أن هاتين النتيجتين ستعتمدان، إلى حد كبير، على الضغط الدولي على الأطراف المعنية لحملها على التفاوض، ونحن نؤيد الإبقاء على هذا الضغط. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي الاستمرار فيبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون انتشار القتال إلى مناطق أخرى وتوريط بلدان أخرى فيه.

ونؤيد بتوة الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن لحصر وإنهاء القتال في البوسنة والهرسك. ونحن نثق بأن مجلس الأمن سيأخذ بالإجراء الإنذاري اللازم إذا رأى ذلك ضرورياً لضمان الامتثال للقرارات الحالية، وسيتحقق الهدفين الأوسع للممثلين في استعادة السلم واستمرار تقديم الإغاثة الإنسانية.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد حكومة كندا أهداف مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. إننا نتمنى أن نرى نهاية للقتال والمارسات الكريهة من قبل "التطهير العرقي" التي تستخدم في البوسنة والهرسك، واستعادة السلم والنظام. لكننا لا نعتقد أن رفع الحظر المفروض على الأسلحة على البوسنة والهرسك من شأنه أن يسهل عودة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد. وللهذا السبب ستمتنع كندا عن التصويت على مشروع القرار. إن سياسة كندا الراسخة تقضي بضرورة وقف مبيعات الأسلحة إلى مناطق التوتر أو الحرب. ويعزز موقف كندا من هذه المسألة الدمار الذي وقع بالفعل في البوسنة والهرسك، والذي يرجع، في جملة أمور، إلى المدد الوفير من الأسلحة في المنطقة.

وكندا تؤيد بقوة عملية مؤتمر لندن وعمل الرئيسين المشاركين. ونؤيد بقوة الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن اليوم لإنهاء القتال في البوسنة والهرسك ومساعدة مدنييها بالإغاثة الإنسانية. وتحث كندا مجلس الأمن على اتخاذ اجراءات الإنذاذ اللازمة لضمان الامتثال للقرارات الحالية، وتحقيق الهدفين الأوسع المتمثلين في موافلة تقديم الإغاثة الإنسانية واستعادة السلم.

السيد مونفيبي (بن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن بن، اتساقاً وتقاليدها باعتبارها بلداً متعدد الديانات، ورغبة منها في أن تكون أرضاً تحترم وتشجع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أدانت ولا تزال تدين جميع الممارسات الوحشية اللاإنسانية والمهينة في يوغوسلافيا سابقاً. لكن ما يحدث في البوسنة والهرسك تحت ستار الحرب - التي نراها في بن جديرة بالشجب بنفس القدر - يتعدى حدود أي تعليل أو شرح، ولا يمكن وصفه إلا بأنه حماقة بشرية أو سلوك وحشي من جانب البشر.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي - وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا سابقاً ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي - أصبحت الحالة في البوسنة والهرسك تتكشف ملامحها يوماً بعد يوم في شكل مأساة إنسانية يمكن أن تكتسح منطقة البلقان بأكملها.

وهذه المأساة التي تنطوي على مذبحة بشرية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واغتصاب وتشريد لا يطاق للبشر، وممارسة "التطهير العرقي" البغيضة، وcrime عار في جبين البشرية. لذلك فإن ما يحدث في البوسنة والهرسك يجب أن يدان ويكافح بكل أمانة. وأقول "يدان ويكافح بكل أمانة" لأن السلامة الاقليمية لذلك البلد ذي السيادة، العضو في هذه المنظمة العالمية، لا بد من الدفاع عنها والحفاظ عليها عن طريق إجراء حازم، إجراء يتنق أيضاً ومتناقض للأمم المتحدة - وهذا هو المحك.

ووفدي يساوره قلق شديد إزاء التدابير المقترحة في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار

.A/47/L.47/Rev.1

فما يشير الإذ عاج أن الجمعية العامة، بمقتضى هذه الفقرة تصرح بتوريد الأسلحة إلى بلد في حالة حرب. وجدة الدفاع عن النفس التي ينطوي عليها هذا لا تتصدى أمام التحليل الدقيق، لأنه لا توجد سابقة من هذا القبيل في تاريخ الأمم المتحدة. وسيكون من المؤسف أن يشجع الجهاز الرئيسي للمنظومة عملاً يتنافي مع روح الميثاق. ولهذا، فإن وفد بلادي يحذر أنه يجد نفسه مضطراً إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا الذي كان من شأنه، لو لا الفقرة ٧، أن يبعث برسالة حازمة إلى كل الذين يعتقدون أنه ما زال بوسعهم أن يحلوا مشاكل بناء الأمم بقوة السلاح.

والواقع أن وفد بلادي ليس مقتنعاً بأن الطريق الذي رسمه مشروع القرار هذا سيأتي فعلاً بالسلام إلى يوغوسلافيا سابقاً، التي هي جزء لا يتجزأ من البلقان - وهي منطقة كانت لأكثر من مرة في التاريخ مسرحاً للتعبير الجماعي عن الحقد الإنساني. ووفد بن يزيد الحل السلمي للمأساة البوسنية، كما يفعل بالنسبة لجميع الصراعات.

في يوم الأحد الموافق ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ثمة انتخابات، يأمل وفد بلادي أن تكون حرة وديمقراطية ستجرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الأسود. والعالم كله يتوقع نتائج طيبة - طيبة لشعب ذلك البلد، وكل يوغوسلافيا سابقاً، وللبلقان، وللمجتمع الدولي، وهو ما عبرت عنه آمال كبار زعماء العالم، مثل رئيس الولايات المتحدة المنتخب، السيد بيل كلينتون، والرئيس بوريص يلتسين رئيس الاتحاد الروسي. فلماذا إذن لا تبدي الجمعية العامة قليلاً من الصبر وتتصرف بحكمتها المعتمدة، وتوصي بأن يستكشف مجلس الأمن في هذه المرحلة الأسباب الحقيقة لعدم تنفيذ، أو سوء تنفيذ، قراراته بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ويعالج الحالة وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؟

السيد سرينيثاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد بلادي يزيد كناح جمهورية البوسنة والهرسك العادل لحماية سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتهاإقليمية ووحدتها. ونحن نؤيد تأييداً تاماً المطالبة بالوقف الفوري للأعمال العدائية وبإسحاب جميع القوات الأجنبية الكامل وغير المشروع من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

وقد اتخذ مجلس الأمن، الذي تقع المسؤولية الأساسية عن السلم والأمن الدوليين، عددا من التدابير لاحلال السلم في يوغوسلافيا سابقا. ومشروع القرار يثنى بحق على الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تحت قيادة الفريق ساتيش نامبيار وعلى شجاعتها. ونحن نوافق على أنه من الضروري للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير أخرى في وجه المعاناة التي لا توصف التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك. وكلنا أمل وثقة في أن مجلس الأمن سينظر في هذه التدابير في الوقت المناسب.

إن مشروع القرار A/47/L.47/Rev. 1 يبحث مجلس الأمن على النظر في وضع تدابير إنفاذ بمقتضى النصل السابع من الميثاق. ونحن نؤيد تأييدها تماما هذا القرار كما أوضحنا مرارا في مجلس الأمن نفسه. ومع هذا، فإننا نعتقد أن تلك التدابير ينبغي أن ينظر فيها في اتساق تام مع الميثاق، وأنه ينبغي اتخاذ تدابير الإنفاذ تحت قيادة وإشراف الأمم المتحدة.

إلا أن الفقرة ٧ (أ)، للأسف، تحت مجلس الأمن على أن يأذن للدول الأعضاء باتخاذ تدابير معينة. ومن الواضح أن هذا يخرج عن نطاق الميثاق، وبالتالي فإننا لا نستطيع تأييدها. وكنا نتمنى أن نطلب إجراء تصويت مسجل منفصل على عبارة "أن يأذن للدول الأعضاء"، الواردة في الفقرة ٧ (أ)، لنتمكّن، وربما ليتمكن آخرون، من تسجيل موقفنا بشأنها. ولو أن ذلك التصويت المنفصل، قد أجري لكننا قد امتنعنا عن التصويت، ولصوتنا لصالح مشروع القرار في مجموعه.

ولكن مقدمي مشروع القرار، الذين بحثوا اقتراحتنا بإجراء تصويت منفصل على عبارة "أن يأذن للدول الأعضاء"، رأوا أن تلك الخطوة من شأنها أن تخلق صعوبات في اعتماد مشروع القرار، وطلبوا منا عدم التمسك بذلك الإجراء. ونرزوّلا على رغباتهم، وافقنا على عدم اللجوء إلى تصويت منفصل على الفقرة التي تمثل صعوبات كبيرة بالنسبة لوفد بلادي، وفي هذه الظروف، وللأسف، لم يعد أمامنا من خيار سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

أود أن أوضح أن تصويتنا لا ينتقص من تأييدهنا لجمهورية البوسنة والهرسك في كفاحها للحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد تفكير عميق للغاية، سمعتني

نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار. ولم يكن ذلك القرار سهلا علينا. فنحن نقدر تماما التصدّي والمُفْدَل

من وراء مشروع القرار هذا وقصد وهدف مقدميه، وشارك تماما في القلق العميق حيال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات وحدة الأرضي في البوسنة والهرسك. وتصويتنا اليوم لا يشكك في ذلك بأي حال من الأحوال.

إن نيوزيلندا تعترف بأن جهود المجتمع الدولي ما ببرحت حتى الآن ترمي إلى المساعدة على تهيئة وضع ينتهي فيه الصراع وتحف فيه المعاناة. وتعتقد نيوزيلندا أن العمل الذي يقوم به الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا لا يزال يستحق التأييد التام. وتصويتنا اليوم - بقدر ما هو صعب - يعبر عن ذلك الرأي.

السيد فيليغاس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك تسبب قلقا بالغا للحكومة المكسيكية. وفي المناقشة التي أجريت يوم ٢٤ آب / أغسطس من هذا العام انتهز وفد بلادي الفرصة للإعراب عن إدانته القوية لسياسة "التطهير العرقي"، وسائر انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك أعمال العدوان المرتكبة بغرض الاستيلاء على أراضي تلك الجمهورية - وهي دولة عضو في منظمتنا - ولتدمير أو تقويض استقلالها السياسي وسيادتها وحقها في تقرير مصيرها.

والمكسيك تشارك المجتمع الدولي اليوم في إدانة العدوان والعنف والقهر. وهذه الممارسات تذكرنا بأظلم عصور التاريخ، وبخاصة في هذا القرن وفي نفس المنطقة من الكره الأرضية. إننا نؤيد الدعاءات القوية الموجهة إلى جميع الأطراف المشاركة، بشكل مباشر، في العدوان على شعب البوسنة والهرسك لتكتف عن طموحاتها في السيطرة والإبادة.

إن مجتمع الأمم لا يمكن ولا يجب أن يبقى مكتوف الأيدي أمام هذه الأعمال المشينة لنا جميعاً بوصفنا أعضاء في الأسرة البشرية. ومشروع القرار المعروض على هذه الجمعية لتنظر فيه يتضمن دناتطاً يزيدها وقد بلادي بالكامل. ودود أن ذكره على الحاجة الملحة إلى الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن من أجل وضع حد لهذا الوضع المأساوي. فسلطة المجلس ذاتها، وبالتالي قدرته على معالجة حالات من هذا النوع وفعاليته فيها تتعرض للتحدي. وما لا شك فيه أنها إذا فشلنا في استعادة قدرة الأجهزة الشرعية للمجتمع الدولي على العمل لن يكون لدينا أيأمل في وضع نهاية لحالات مثل التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك وعكس اتجاهها.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نؤيد التوصية باعتماد تدابير تخرج عن نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ونعرف، للأسف، أن هناك سوابق لإجراءات من هذا النوع، والمكسيك لديها تحفظات عليها.

إن استعادة السيادة لجمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلمتها الإقليمية ووحدتها مهمة لا تستطيع التملص منها، ويجب علينا تنفيذها مع الامتثال الصارم لحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، يتعمّن على المجتمع الدولي، وبالتحديد الأجهزة التفاوضية فيها، أن توفر الحماية لشعب البوسنة والهرسك، باتخاذ إجراء حاسم وقوى لوقف العدوان. وينبغي لنا أن نعطي محافل التفاوض الفرصة اللازمة، وأن نتجنب اعتماد تدابير لا تؤدي إلا إلى تصعيد حلزوني للعنف إلى ما لا نهاية.

ولجميع الأساليب التي شرحناها، سيمتنع وقد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/47/L.47/Rev.1 وامتناعنا عن التصويت سيكون تعبيراً عن تأييدها لإيجاد حل ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الأطراف إلى مواصلة المفاوضات بحسن نية في إطار المؤتمر الدولي. فهذا، من وجهة نظرنا، هو السبيل الأمثل - بل الأوحد - لتحقيق السلم الراسخ وال دائم الذي تتوارد إليه البوسنة والهرسك، عن حق، والذي نؤيده بقوة.

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ما يحدث في البوسنة والهرسك من أكبر المآسي التي حلّت على الجنس البشري. فالكلمات تعجز عن وصف المسلط البغيض الذي أودى بحياة هذا العدد الضخم من الضحايا. وأعمال القتل الجماعي والاغتصاب والنهب

المنتظم لا يُعَذِّب في أي مكان في العالم يجب ادانتها ومقاومتها بإصرار وقوة من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتقاعسنا عن القيام بذلك سيكون بالفعل تعقيباً حزيناً على مستوى الحضارة البشرية ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين.

إن مشروع القرار الذي سنصوت عليه اليوم - الوثيقة A/47/L.47/Rev.1 - لا يخلو من العيوب. فقليل من مشاريع القرارات - إن كان هناك على الأطلاق - هي التي تخلو من العيوب. وتزعجنا، بوجه خاص، صيغة الفقرة ٧ من المنطوق. فبالنسبة لنا، تقترب هذه الفقرة من حدود معينة نشك في قانونيتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

لقد وازنا وتعمعنا بحرص في شواغلنا إزاء صياغة تلك الفقرة وإزاء الجرائم الوحشية المستمرة التي ترتكب ضد البشرية في البوسنة والهرسك، حتى في الوقت الذي تداول فيه هنا اليوم. وقد خلصنا إلى أن التفسير الدقيق لعبارات مشروع القرار التي تقلقنا بشأنها ينبع إلى ثبات صحة مشروع القرار من الوجهة القانونية؛ وبالتالي سنصوت لصالحه على الرغم من عيوبه. وسيدللي بتصوينات راجبين من صميم قلوبنا أن يكون اعتماد مشروع القرار هذا رسالة هامة موجهة إلى شعب البوسنة والهرسك، وأن يساعد في حل هذه الحالة، بدلاً من تصعيدها وإذكاء لهيبها، في ذلك الجزء المضطرب من العالم.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ستصوت بيرو لصالح

مشروع القرار A/47/L.47/Rev.1، لأن هذا المشروع يعبر عن شعور الإنسانية بصفة عامة ومعظم الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مشروع القرار لا يمثل توصية فيها انتهاك لروح المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وإنما يشكل داء تم تخفيه كما يجب بالتعديلات الأخيرة، يتعلق بالحاجة الماسة إلى قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراء للتوصل إلى الحلول العاجلة التي تقتضيها هذه الحالة.

كما أن مشروع القرار لا يمثل، في رأينا، اهذاها لهايا. أنه داء باتخاذ إجراء فوري لمعالجة وضع تكتنفه منذ أمد طويل شكوك وترددات واضحة تلقى انتتدادات قوية من جانب الرأي العام في العالم أجمع.

وبالاضافة الى ذلك، درى أن سلوك السلطات الصربيه تشكل انتهاكا متعينا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، لم تعاقب عليه حتى الآن، وتذكرنا بالمعارضات الاجرامية والوحشية التي ارتكبت ضد البشرية والتي أدت الى إنشاء الأمم المتحدة ذاتها. ولا يمكننا اختمار صيغات الرأي العام الدولي أو تهدئة هناء صبره المتزايد إزاء عدم معاقبة مرتكبي هذه الأفعال وسلبيتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار

.A/47/L.47/Rev.1

طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر الBahamas، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بورتسوادا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، استواديا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالات، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزambique، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بينما، باراغواي، بيرو، الثلثاء، قطر، جمهورية مولدوفا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سادت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان،

سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترانسنيسيابول، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فنزويلا، اليمن.

لا أحد.

المعارضون:

أنغولا، الأرجنتين، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بليز، بوروندي، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصين، كوت ديفوار، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، ليسوتو، لختنشتاين، لوكسمبورغ، ملاوي، المكسيك، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، إسبانيا، سوازيلند، السويد، توغو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروجواي، فيبيت نام، زائير، زامبيا، زيمبابوي.

الممتنعون:

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٢ صوت مقابل لا شيء، مع امتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار

. ٤٧/١٢١)

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠